



The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title "Contemporary trends in social, human, and natural sciences"

المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع

تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية"

17 - 18 يوليو - تموز 2018 - اسطنبول-تركيا

<http://kmshare.net/isac2018/>

**Earnings quality:
A comparison study between Palestinian industrial companies
listed in Palestinian stock market and Jordanian industrial
companies listed in Amman stock market**
Iqbal.A. Sharif¹ and Marmar.A. Sharif²

¹College of Administrative Science and Informatics, Palestine Polytechnic University (PPU), P.O. Box 198, Abu Ruman, Hebron, Palestine, Contact email: Iqbal@ppu.edu

²Banat Dura high school, Hebron Palestine Contact email: marmarsh123@gmail.co

Abstract: This study aims to compare the quality of earnings between Palestinian industrial companies listed in Palestinian stock market and Jordanian industrial companies listed in Amman stock market, It also aims to index industrial companies, listed in each stock market, upon level of quality of earning. One sample t test is used to compare total accruals as a measure of earnings quality for 12 listed industrial Palestinian companies and 43 listed industrial Jordanian companies during the period 2006-2014. The results of quality of earnings in Jordanian industrial companies is higher than the ones in Palestinian industrial companies leading to recommend investors whom based on earnings quality as the only factor of investment to invest in Jordanian industrial companies. It also recommend investor to invest in the companies which have higher earnings quality.

Keywords: Earnings quality, Total accruals, Palestine stock market, Amman stock market.



جودة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة عمان - دراسة مقارنة -

إقبال عدنان الشريف¹ ومرمر احمد الشريف²

(1) كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات، جامعة بوليتكنك فلسطين صندوق بريد 198، ابو رمان، الخليل، فلسطين.

(2) بنات دورا الثانوية، دورا، الخليل، فلسطين

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين مستوى جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وبين مستوى جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان كما هدفت إلى ترتيب الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في كل من بورصة فلسطين و بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات المالية لاثنتا عشرة شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والبيانات المالية لثلاث وأربعون شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2014 لاحتساب متوسط مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات في كلتا البورصتين و لاحتساب متوسط مستوى جودة الأرباح للشركات مجتمعة في كل بورصة على حدة، وتم استخدام اختبار ت (T-test) لمعرفة فيما إذا كان هناك فرق بين مستوى جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين وبين مستوى جودة الأرباح للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان. وبالاعتماد على نموذج المستحقات الكلية المستخدم لقياس مستوى جودة الأرباح تم ترتيب كل من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح من الأعلى جودة إلى الأدنى جودة ولكل بورصة من البورصتين على حدة. أظهرت النتائج أن الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين. كما تم ترتيب الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة بورصة فلسطين والشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح من الأعلى جودة إلى الأدنى جودة. وقد أوصت الدراسة المستثمرين الذين يتطلعون إلى يعتمدون على جودة الأرباح كمتغير وحيد للاستثمار بالاستثمار في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان عند اتخاذ القرار الاستثماري. كما أوصت الدراسة المستثمرين بالاستثمار في الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى من غيرها. بالإضافة إلى ما سبق توصي الدراسة كل من بورصة فلسطين و بورصة عمان بالاعتماد على نموذج المستحقات الكلية لترتيب الشركات المدرجة في كل منهما حسب مستوى جودة الأرباح وذلك لإعطاء صورة أدق عن مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات المدرجة في كل بورصة من البورصتين حتى يتسنى للمستثمر الذي يتطلع إلى توزيعات الأرباح الوقوف على معلومات إضافية تعزز من جودة قراره الاستثماري. الكلمات الدالة: جودة الأرباح؛ المستحقات الكلية؛ بورصة فلسطين للأوراق المالية؛ بورصة عمان للأوراق المالية.

المقدمة :

ينظر مستخدمو القوائم المالية إلى بند " الأرباح " على أنه البند الأكثر أهمية في القوائم المالية لما يحتويه رقم الربح من معلومات تعبر عن مستوى أداء الشركة الحالي ومؤشر على الأداء التشغيلي المستقبلي، بالإضافة إلى أنه مقياس مفيد لتقييم قيمة الشركة (Dechow et al, 2010) وأحد أهم المصادر الرئيسية للمعلومات المالية المستخدمة



لغرض اتخاذ القرارات المستقبلية. وبالنظر إلى مستخدمي القوائم المالية وطبيعة اعتمادهم على رقم الربح نجد منهم من يعتمد على الأرباح كرقم مطلق، ومنهم من يعتمد على نوعية الأرباح ومستوى الجودة التي تتمتع به، حيث أن الرقم المطلق لجودة الأرباح لا يحمل معلومات حول الأداء المستقبلي للشركة بينما يحتوي مقياس جودة الأرباح على معلومات حالية ومستقبلية عن أداء الشركة وكلما كانت جودة الأرباح أعلى كلما دل ذلك على إمكانية استمرارية الشركة في المستقبل وإمكانية استمرارية توزيعات الأرباح (McClure, 2014).

من هنا فإن المستثمر الرشيد لا بد أن ينظر إلى الأرباح كرقم كمي ونوعي في آن واحد للخروج بقرارات استثمارية تعود عليه بالعائد المتوقع على هذه الاستثمارات.

ونظراً للتقارب الجغرافي والتداخل السياسي بين كل من فلسطين و الأردن وما لذلك من اثر على المناخ الاستثماري في كلتا الدولتين فإن المستثمرين الأردنيين والفلسطينيين الذين يسعون لتحقيق عوائد استثمارية جيدة على استثماراتهم في أسواق رأس المال لا بد وان تتوفر لهم معلومات جيدة تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتساعد في رقد المستثمرين بمعلومات عن جودة الأرباح في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان.

مشكلة الدراسة :

قد يواجه المستثمرون صعوبة في إجراء مقارنة للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان لغرض اتخاذ القرار الاستثماري خصوصاً فيما يتعلق بالاستثمار في أي من الشركات وفي أي من البورصتين . وبما إن جودة الأرباح تؤثر بشكل مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:-

1- ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟

2- ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟

3- هل توجد فروق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

أهمية الدراسة وأهدافها :

نظراً لما يمثله مستوى جودة الأرباح من أهمية لقطاع المستثمرين والمحللين الماليين، وما يعطيه من نتائج مهمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أن جودة الأرباح تعطي صورة واضحة حول الأداء الحقيقي لتلك الشركات، مما يساهم في الدلالة للمستثمرين حول القطاع الأفضل للاستثمار، كما أشارت الدراسات السابقة إلى العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح. و قام العديد من الباحثين بدراسة بورصة عمان من ناحية جودة الأرباح، وقد تناولوا على وجه الخصوص القطاع الصناعي فيها مما ساهم

في إثراء الدراسة الحالية، التي تهدف إلى ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية من حيث جودة الأرباح، وكذلك الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالإضافة إلى المقارنة بين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وبين الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من ناحية جودة الأرباح. وبما أن جميع الدراسات السابقة لم تتناول موضوع يتخصص بجودة أرباح الشركات بشكل مستقل لكل شركة ولم تتطرق الدراسات السابقة إلى المقارنة بين الأسواق المالية من حيث جودة الأرباح، من هنا تمت ملاحظة الحاجة إلى مثل هذا النمط من الدراسات لما له من أهمية في القرارات الاستثمارية من حيث المفاضلة بين



الأسواق المالية كما يترافق ذلك ما ستعود به نتائج هذه الدراسة من أهمية يمكن أن تستفيد منها الشركات الصناعية المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة في الإشارة إلى بعض الجوانب التي من الممكن أن تستفيد منها بورصة فلسطين وبورصة عمان.

الإطار النظري:

مفهوم جودة الأرباح:

عرفت جودة الأرباح في الأدبيات من وجهات نظر متعددة، وسنأتي هنا على توضيح أهم النواحي التي تم تعريف جودة الأرباح من خلالها :

أولاً: جودة الأرباح من ناحية أهميتها في اتخاذ القرارات : يرى كل من (أبو علي وآخرون، 2011) و Schipper (2003, Vincent & Vincent) إن تعريف جودة الأرباح يعتمد على مساهمة الأرباح في اتخاذ قرارات استثمارية مجدية، حيث انه كلما تمتعت الأرباح بالملائمة و الموثوقية فان ذلك يتفق مع الأهداف الرئيسية للإبلاغ المالي من حيث تمكين المستثمرين والمقرضين من اتخاذ القرارات التي تعتمد على معلومات تتمتع بالملائمة والموثوقية.

ثانياً : جودة الأرباح من ناحية استمرارية الأرباح : بين (السويطي، 2015) إن جودة الأرباح ترتبط بمدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الأداء الحالي والمستقبلي للشركة، أو مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية، ومدى ارتباطها بالتدفقات النقدية . أما (حمدان وأبو عجيلة، 2012) و(الشريف، 2008) و (Detchow, 2010) فقد عرفوا جودة الأرباح على أنها الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية حيث أن تقييم الأداء الحالي للشركة فضلا عن الأداء المستقبلي يعتمد على جودة الأرباح، وبالإضافة إلى تقديم مقياسا جيدا عن أداء الشركة، وقد دعم ذلك (Srinidhi et al.,2011) الذي وصف جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المعلنة الحالية إلى الإشارة إلى تدفقات نقدية مستقبلية ، وقد عرف (Chan et al, 2006) جودة الأرباح على أنها مدى إشارة الأرباح إلى درجة التشغيل الأساسي للمنشأة وهو مهتم بقدرة الأرباح على التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة. كما عمدت دراسة (Dechow & Schrand, 2004) إلى تفسير جودة الأرباح من وجهة نظر مالية، حيث نظرا إلى قيمة جودة الأرباح على أنها تعكس الأداء التشغيلي للشركة بشكل واضح، ويمكن من خلالها توقع الأداء التشغيلي المستقبلي للشركة وهي طريقة مفيدة لقياس قيمة الشركة . أما (Dechow and Schrand, 2004) فيرى أهميتها من ناحية المستثمرين و المحللين للتقارير المالية الذين ينظرون إلى الأرباح على أنها ذات جودة عالية إن كانت الأرباح تعكس بوضوح العمليات التشغيلية الحالية للشركة فهي بالتالي مؤشر جيد للعمليات التشغيلية المستقبلية، وبهذا تكون ملخص جيد لقيمة الشركة ، هذا بالإضافة إلى التحليل المالي الذي يقيم أداء الشركة، ومدى قدرة الأرباح الحالية في توقع الأداء المستقبلي للشركة وتحديد ما إذا كان سعر السهم الحالي يعكس قيمة الشركة الذاتية.

ثالثاً: خلو الأرباح من إدارة الأرباح : بعض مستخدمي القوائم المالية قد يعرف جودة الأرباح على أنها الأرباح الخالية من إدارة الأرباح، هذا لأن التلاعب بالأرباح ممكن ضمن المعايير المحاسبية مما يؤدي التي تشويه فعالية الأرباح للمستخدمين وهو ما يعرف بإدارة الأرباح ، فالأرباح لا يمكن أن يكون لديها القدرة على الديمومة، والقدرة التنبؤية إن كانت ناتجة عن إدارة الأرباح (حمدان، 2012).

وقد أوجز الشريف أهم المجالات التي يتم فيها استخدام جودة الأرباح للتدليل على أهميتها في النقاط التالية (الشريف، 2008):

1. تعتبر جودة الأرباح هامة في عملية اتخاذ القرارات بشكل عام حيث أن القرارات التي يتم اتخاذها في ظل الاعتماد على أرباح تتمتع بجودة عالية تقضي إلى قرارات ذات جودة أعلى.



2. تعتبر جودة الأرباح مهمة في عملية تقييم الأداء الإداري للمدراء.
3. تعتبر جودة الأرباح هامة في مجال تقييم الأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي للشركة.
4. تعكس قيمة الشركة بمستوى جيد من الدقة.
5. تقدم جودة الأرباح مؤشرا جيدا عن المخاطر المصاحبة لأسهم الشركات.
6. توفر جودة الأرباح مستوى عال من الدقة للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة.
7. تعتبر جودة الأرباح مؤشرا جيدا يعكس نية الشركة بتوزيع أرباحها ونسبة ما ستقوم به من توزيعات.

مقاييس جودة الأرباح:-

تطرق الباحثون في مجال جودة الأرباح إلى وجود عدة مقاييس يتم استخدامها في الوقوف على أو تحديد مستوى جودة الأرباح. فمنهم من اعتمد على مقاييس مبنية على جودة الإيرادات، ومنهم من اعتمد على المقاييس المبنية على المستحقات. وقد عرض الباحثون ثلاثة مقاييس مبنية على خصائص الإيرادات تمثلت في استمرارية الربح، والقدرة على التنبؤ، و تمهيد الربح.

ففي مجال المقاييس المبنية على استمرارية الأرباح وضحت دراسة (Kamarudin & Ismail, 2014) جودة الأرباح على أنها مستوى الديمومة في الإيرادات المسجلة وإلى أي درجة يمكن استخدامها لتوقع الإيرادات المستقبلية، أما (Ayres, 1994) فقد أشار إلى أن أحد جوانب جودة الأرباح يعود إلى الأداء المتكامل للأرباح أي أن الأرباح ذات الجودة العالية تعكس أرباحاً يمكن أن تكون مستدامة لفترة زمنية طويلة، وقد وضح (Detchow et al., 2010) أنه من المطلوب أن تكون الأرباح مستمرة وذلك لأن الأرباح التي يمكن بها التنبؤ بإيرادات المستقبل تعتبر ذات قيمة أكبر للمستخدمين، حيث أنها تعطي قيمة أكبر لأسهم المنشأة وبالتالي الأرباح المستمرة هي ذات جودة أعلى. وأشار (Schipper & Vincent, 2003) أنه بغض النظر عن حجم الأرباح الحالية فإن روعتها تتجسد في استمرارية الأرباح الحالية بأن تصبح جزءاً دائماً من سلسلة الأرباح المستقبلية، كما وبينت الدراسة أن استمرارية الأرباح ترتبط دائماً باستجابة أكبر من قبل المستثمرين للأرباح وذلك يدعم النظرية التي تقول بأن استمرارية الأرباح أكثر فائدة للمستخدمين عند عملية تقييم الأسهم. وبينت دراسة (Francis et al., 2004) إن المقياس المتعارف عليه لقياس استمرارية الأرباح هو من خلال قياس الارتباط التلقائي بين الأرباح فعندما يكون الارتباط التلقائي للأرباح مرتفعاً بين الفترة الماضية والفترة الحالية تعتبر الأرباح مستمرة بشكل أكبر ويتم الوقوف على ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي البسيط. أما المقياس الذي يعتمد على التنبؤ فحسب (Vincent, & Schipper, 2003) التنبؤ هو قدرة القوائم المالية على تحسين قدرة المستخدم للتنبؤ بالشيء موضع دراسته، مثلاً قدرة الأرباح السابقة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية. أما (Francis et al., 2004) فقد عرف جودة الأرباح المرتفعة على أنها مجرى الأرباح الذي يمكن من خلاله توقع أو التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية بشكل أفضل، وأن القوائم المالية يجب أن تمد المستخدمين بمعلومات مفيدة لتقييم الكم، والتوقيت، والتدفقات النقدية الداخلة التي يطمحون للوصول إليها. وينظر (Perotti & Wagenhofer, 2014) إلى التنبؤ على أنها سمة مرغوباً بها في الأرباح لأنها تزيد من دقة التوقعات للأرباح المستقبلية، ويؤكد أن السلسلة الزمنية للأرباح تتأثر بتقلبات العمليات أو التغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية. وقد تناولت دراسات أخرى تمهيد الدخل كأحد مقاييس جودة الأرباح حيث تناولت دراسة (حمد وأبو نصار، 2013) تمهيد الدخل بأنه عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الإدارة من خلال استغلال المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات والإجراءات المحاسبية للحد من تقلبات الدخل عبر السنوات المتتالية أي لمحاولة إظهار الدخل أكثر استقراراً، وعلى الرغم من أن البيانات المالية التي تحتوي على معلومات مبهمة تصبح أقل موثوقية، إلا أن هذه الحسابات ليست مخالفة للإجراءات المحاسبية، وبناء عليه فإن البيانات المالية قد تضلل المستخدمين باتخاذهم قرارات



مبنية على أرقام محاسبية ممهدة مما يجعل البيانات المالية محدودة الفائدة و أقل موثوقية. وبالتالي ستتأثر جودة الأرباح سلبا بمثل هذه الممارسات.

أما في مجال المقاييس المبنية على المستحقات فقد أورد الباحثون مقاييس تعتمد على المستحقات غير الاعتيادية Abnormal Accruals، ومقاييس تعتمد على جودة المستحقات، ومقاييس تعتمد على المستحقات الكلية.

ومن زاوية الدراسات التي اعتمدت على المستحقات غير الاعتيادية Abnormal Accruals فقد كان أول من وضع نموذجا للمستحقات الاختيارية المبنية على أساسيات المحاسبة هو نموذج جونز 1991 (Kang, 1999) وفيه طور إطار عمل على أن الاستحقاقات العادية مبنية على الممتلكات والألات والمعدات والعائدات وإن كان هناك كميات كبيرة من المستحقات غير مرتبطة بهذه الأساسيات فهذا يعني إدارة للأرباح وبالتالي جودة أرباح أقل. أما الدراسات التي اعتمدت على جودة المستحقات يمكن تتضح من خلال دراسة (Dechow & Dichev, 2002) التي وضعت أول نموذج لقياس

جودة الأرباح باستخدام جودة المستحقات عام 2002 ويعتمد النموذج على أن المستحقات تحرك بعض الأرقام المقررة في التدفقات النقدية لفترة من الزمن، وبما أن المستحقات مبنية على تقديرات معينة فإن التقديرات غير السليمة للمستحقات والإيرادات سيتم تعديلها في المستقبل، ونتيجة لذلك فإن أخطاء التقديرات تقلل من الفائدة المتحققة من عملية المستحقات. وقد ذهبت دراسات أخرى إلى نموذج المستحقات الكلية والذي اعتبر أكثر المقاييس شيوعا لجودة الأرباح حيث يعتمد هذا النموذج نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) في استخراج وتقدير المستحقات الكلية، وذلك بالاستناد إلى مفهوم (Richardson et al., 2005) والقاضي إلى أنه كلما كانت المستحقات الكلية منخفضة كلما كانت جودة الأرباح مرتفعة وكلما كانت المستحقات الكلية مرتفعة كلما كانت جودة الأرباح منخفضة، وعلية تم استخراج المستحقات الكلية بموجب المعادلة التالية:

$$TACCI_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) + (\Delta STDEB_{i,t} - DEPN_{i,t})$$

ونظرا لكون هذا المقياس الأخير هو الأكثر شيوعا بين مقاييس جودة الأرباح فإنه سيتم الاعتماد عليه في سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

بورصة فلسطين :

بدأت بورصة فلسطين أعمالها عام 1997 بإدراج 19 شركة وكان حجم التداول حوالي 25 مليون دولار ، بينما ازداد عدد الشركات عام 2006 إلى 33 شركة منها 11 شركة في القطاع الصناعي و بلغ حجم التداول حوالي مليار دولار . وفي عام 2014 بلغ حجم التداول 353 مليون دولار وعدد الشركات المدرجة 48 شركة ، 8 منها في القطاع المالي والبنكي ، 12 في القطاع الصناعي 12 في قطاع الخدمات و9 شركات استثمارية و7 شركات تأمين.

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني متميزا بالمقارنة مع اقتصاد الأردن فهو بلد يقع تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض قيود على الحركة التجارية وحركة الأفراد فيه ، كما أن غياب العملة الفلسطينية واستخدام ثلاث عملات مختلفة (الشيكال ، الدولار ، الدينار الأردني) في التجارة والمعاملات البنكية أيضا يجعل من الاقتصاد الفلسطيني استثنائيا. (www.pex.ps)

بورصة عمان :



بدأ سوق عمان المالي أعماله في عام 1978 بإدراج 66 شركة، بما قيمته 9,7 مليار دينار أردني، و في عام 1999 انطلق الاسم الجديد للسوق حيث سميت بورصة عمان ، في عام 2006 بلغ عدد الشركات المدرجة 227 منها 79 في القطاع الصناعي وقد بلغ حجم التداول حوالي 14 مليار دينار أما في عام 2014 بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان 236 شركة وبلغ حجم التداول 2,3 مليار دينار أردني . (www.ase.com.jo)

وجود العديد من الشركات الأردنية خاصة في قطاع البنوك في فلسطين هو مفتاح يحدد العلاقة الاقتصادية بين البلدين في عام 2013 بلغ عدد البنوك في فلسطين 17 منها 8 أردنية الأصل وهذا يمثل حصة سوقية كبيرة من الناحية الإيداعات والتسهيلات الائتمانية ، في نهاية 2013 حوالي 52.3% من إجمالي أصول البنوك التي تعمل في فلسطين كانت أصول لبنوك أردنية، كما أن الاقتصاد الفلسطيني يمكن أن يتأثر بالدينار الأردني كونه احد ثلاث عملات مستخدمة في فلسطين.(سلطة النقد الفلسطينية،2014).

جدول رقم (1)

جدول مقارنة بين بورصة فلسطين وبورصة عمان ككل وبشكل خاص القطاع الصناعي ونسبة تمثيل القطاع الصناعي للمجموع الكلي للبورصة

نسبة الصناعي عمان	نسبة الصناعي فلسطين	الصناعي عمان	الصناعي فلسطين	الكلي بورصة عمان	الكلي بورصة فلسطين	
0.35	0.33	79	11	227	33	عدد الشركات عام 2006
0.27	0.25	64	12	236	48	عدد الشركات عام 2014
0.11	0.036	JD 1552121923	USD 38047735	JD 14209900000	USD 1067367951	حجم التداول عام 2006
0.17	0.027	JD 376803820	USD 9509195	JD 2263400000	USD 353917125	حجم التداول عام 2014
0.16	0.037	670572110	8303794	4104300000	222689351	عدد الأسهم عام 2006
0.17	0.022	387322576	4079238	2321800000	181545154	عدد الأسهم عام 2014



يمثل هذا الجدول نسبة قطاع الصناعة في فلسطين والأردن إلى حجم البورصة الكلي ويلاحظ منه أن قطاع الصناعة يمثل نسبة متقاربة في كلا البورصتين تتراوح بين حوالي 33% في بورصة فلسطين إلى 35% في بورصة عمان عام 2006. وقد تدنت هذه النسبة لتصبح 25% في بورصة فلسطين و 27% في بورصة عمان عام 2014، إلا أن حجم التداول في وعدد الأسهم المتداولة في القطاع الصناعي في الأردن أكبر من حجم التداول في القطاع الصناعي الفلسطيني حيث يمثل نسبة ما تتراوح بين 11% إلى 17% بينما قطاع الصناعة في فلسطين يمثل نسبة تتراوح ما بين 2% إلى 3.7% وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالنسبة للأردن (Hassouneh et al., 2018).

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع جودة الأرباح، خاصة في بورصة عمان، منها دراسة (حمدان، 2012) التي هدفت إلى دراسة الأرباح المعلن عنها في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وإن كانت بمستوى مقبول من الجودة، ودراسة العوامل المؤثر في جودة تلك الأرباح. وقد خلصت الدراسة إلى أن نسبة مرتفعة من الشركات الصناعية الأردنية تتميز بأرباحها بالجودة العالية، كما تبين هناك ارتباط بين حجم الشركة وجودة أرباحها، وأثبتت الدراسة أيضاً أن عقود الدين تزيد من جودة الأرباح، بينما انخفاض دوران المدقق الخارجي يقلل من جودة الأرباح، وهناك عوامل أخرى تمت دراستها مثل العائد على الاستثمار ومستوى التحكم المؤسسي لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على جودة الأرباح. وقد قام (الشريف، 2008) بدراسة لبحث العلاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية لعينة اشتملت على 45 شركة المساهمة العامة الصناعية المدرجة في بورصة عمان وتوصلت الدراسة

إلى أن هناك علاقة عكسية بين جودة الأرباح ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وإن هناك علاقة طردية بين جودة الأرباح وبين استقلالية لجان التدقيق. أما (أبو علي وآخرون، 2011) فقد هدفت دراستهم إلى التعرف على أثر جودة الأرباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان، وإلى تبيان أهمية المعلومات المحاسبية والآثار الاقتصادية الناجمة عن نوعية تلك المعلومات في تخفيض تكلفة الاقتراض. وتضمنت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وتكلفة الاقتراض. كما قام (حمد، 2012) بدراسة جودة الأرباح وجودة المراجعة وانعكاسها على التوزيعات النقدية في البورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة المراجعة يساهم في تحسين جودة الأرباح من خلال تخفيض المستحقات الكلية في الشركات الصناعية المساهمة العامة، كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة العامة. وفي البيئة الفلسطينية فقد قدم (السويطي، 2015) دراسة تناولت العلاقة بين جودة الأرباح وبين سياسة توزيع الأرباح للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين جودة الأرباح وسياسة توزيع الأرباح.

أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت دراسة (Bilinski, 2013) مكونات جودة الأرباح وهي جودة الإيرادات والنفقات وأثرها على اتخاذ القرارات من قبل المحللين لإيجاد تكامل ما بين توقعاتهم حول الأرباح وتوقعاتهم حول الإيرادات. وتوصلت الدراسة إلى أن دقة توقعات المحللين الماليين للأرباح يتأثر سلباً بالتراجع في جودة الأرباح. أما (Verloop, 2007) فقد تناولت جودة الأرباح في ظل استخدام معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) وخلصت الدراسة إلى أن مستخدمي (IFRS) تقل ممارستهم لإدارة الأرباح وبالتالي فإن القوائم المالية لهذه الشركات تكون ذات جودة أعلى مما يزيد من جودة الأرباح لديهم. وقد قام

(Bissessur, 2008) بدراسة جودة الأرباح وإدارة الأرباح ودور المستحقات المحاسبية في كل منها لبحث تأثير جودة المستحقات على القدرة التنبؤية للتدفقات النقدية المستقبلية لمساعدة مستخدمي التقارير المالية في تقييم أداء الشركة باستخدام البيانات المالية، وقد أفضت الدراسة إلى أنه عندما تكون جودة المستحقات منخفضة فإن ثبات



التدفقات النقدية منخفض وتكون درجة الاعتمادية على المستحقات عالية في توقع التدفقات النقدية المستقبلية، بينما أن كانت جودة المستحقات عالية تتحسن ديمومة التدفقات النقدية وتنخفض الاعتمادية على المستحقات في التوقع للمستقبل. وتناولت (Perotti & Wagenhofer, 2014) مقاييس جودة الأرباح حيث تفحصت هذه الدراسة قدرة مقاييس جودة الأرباح الأكثر شيوعاً على إشباع الهدف الأساسي من التقارير المالية، وتحسين القدرة على اتخاذ القرارات المفيدة من قبل المستثمر. وأوصت الدراسة على نشر استخدام مقاييس المستحقات كأفضل مقياس لجودة الأرباح.

منهجية الدراسة:

سيتم هذا الجزء وصفا مفصلا لمتغير الدراسة ومقياسها وأسئلتها، ومجتمع الدراسة والبيانات وطريقة الحصول عليها، وفيما يلي توضيح لكل منها:

متغير الدراسة:

متغير الدراسة هو مستوى جودة الأرباح وهو متغير مستقل وسيتم عمل مقارنة لمتوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة الأردن.

مقياس الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية، تم استخدام مقياس لجودة الأرباح يعتمد على قياس المستحقات الكلية وهو الأكثر شيوعاً في قياس جودة الأرباح، فقد استخدمت الباحثة نموذج جونز المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) في استخراج وتقدير المستحقات الكلية، وذلك بالاستناد إلى مفهوم (Richardson et al., 2005) والقاضي إلى أنه كلما كانت المستحقات الكلية منخفضة (سالبة) كلما كانت جودة الأرباح مرتفعة وكلما كانت المستحقات الكلية مرتفعة (موجبة) كلما كانت جودة الأرباح منخفضة، وعليه تم استخراج المستحقات الكلية بموجب المعادلة التالية:

$$TACCI_{i,t} = (\Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta CASH_{i,t}) + (\Delta STDEB_{i,t} - DEPN_{i,t})$$

حيث:

$$\Delta CA_{i,t} = \text{Change in Current Assets} = \text{التغير في الأصول المتداولة للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta CL_{i,t} = \text{Change in Current Liabilities} = \text{التغير في الالتزامات المتداولة للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta CASH_{i,t} = \text{Change in Cash} = \text{التغير في النقدية للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$\Delta STDEB_{i,t} = \text{Change in Short-Term Debt} = \text{التغير في الديون قصيرة الأجل للشركة } i \text{ في السنة } t.$$

$$DEPN_{i,t} = \text{Depreciation and Amortization expense} = \text{مخصصات الاستهلاك والإطفاء للشركة } i \text{ في السنة } t.$$



وبعد استخراج المستحقات الكلية يتم قسمتها على متوسط صافي الأصول الكلية للشركة i للسنة t (مجموع الأصول لسنة سابقة والسنة الحالية مقسوم على 2)، والنتائج يمثل متوسط المستحقات الكلية وهو على علاقة عكسية مع جودة الأرباح، فكلما كان المعامل منخفضاً واقترب إلى الصفر كلما دل ذلك على مستوى جودة أرباح عالية والعكس صحيح.

أسئلة الدراسة:

هدفت الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟
2. ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟
3. هل يوجد فرق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة أي من عام 2006-2014 حيث كان عدد الشركات عام 2006 احد عشر (11) شركة ووصلت الباحثة لقوائم الشركة الثانية عشر (12) من خلال التعامل الشخصي مع الشركة. كما يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من عام 2006-2014 وهي عبارة عن 64 شركة وبعد تطبيق شروط الدراسة وصلت إلى 43 شركة. وتتمثل شروط الدراسة بالآتية:

1. الشركات التي انسحبت أو اندمجت مع شركات أخرى من السوق خلال فترة الدراسة.
2. الشركات التي لم تنشر قوائمها، ولم تستطع الباحثة الحصول عليها خلال فترة الدراسة.

أساليب جمع البيانات وتحليلها:

تم جميع القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة والبالغ عددها 55 شركة على مدار 9 سنوات من عام (2006-2014) أي تم جمع حوالي 495 قائمة مالية، عن طريق تحميلها من المواقع الإلكترونية لكلا البورصتين. بواقع 55 مشاهدة سنوية 12 مشاهدة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، و43 مشاهدة للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

و تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في، الوسط الحسابي لكل شركة ومن ثم الوسط الحسابي الكلي للشركات، أعلى مشاهدة، أدنى مشاهدة، بالإضافة إلى الانحراف المعياري كما تم استخدام (Independent one Sample t-test) للتأكد من أن الفروق بين المتوسطات لمستوى جودة الأرباح في بورصتي عمان وفلسطين ذات دلالة إحصائية.

نتائج الدراسة وإجابة التساؤلات :

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية للمستحقات الكلية كمقياس لجودة الأرباح في كل شركة من الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان كما تم حساب



المتوسط الكلي للمستحقات الكلية لكل شركة من الشركات المساهمة العامة في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان ولكل سنة من سنوات الدراسة، كما تم اختبار الفرق بين متوسطات مقياس جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسطات مقياس جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في البورصتين خلال الفترة ما بين سنة (2006-2014). ويتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة مصنفة حسب أسئلة الدراسة.

السؤال الأول: ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟

يظهر الجدول رقم (2) ترتيب الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من الأعلى من حيث جودة الأرباح للأقل من حيث جودة الأرباح:

جدول (2)

بورصة فلسطين ترتيب الشركات من الأعلى جودة إلى الأدنى جودة

متوسط المستحقات	اسم الشركة	
-0.001696	دواجن فلسطين	1
-0.0031	مصانع الزيوت النباتية	2
0.005535	الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	3
-0.01337	فلسطين لصناعة اللدائن	4
0.01602	العربية لصناعة الدهانات	5
0.0206	القدس للمستحضرات الطبية	6
-0.02443	سجاير القدس	7
0.0273	دار الشفاء	8
0.02876	مطاحن القمح الذهبي	9
0.0300	الوطنية لصناعة الكرتون	10
0.05478	مصنع الشرق للالكتروود	11
0.057	بيرزيت للأدوية	12

يظهر الجدول (3) أن متوسط المستحقات الكلية (0.01645) والانحراف المعياري (0.025)

جدول (3)

بورصة فلسطين (أعلى وأدنى قيمة لمتوسط المستحقات والانحراف المعياري للمستحقات)

الانحراف المعياري	متوسط المستحقات	أدنى قيمة	أعلى قيمة
0.0252	0.01645	-0.0244	0.057

كما يظهر في الجدول (3) أن أعلى قيمة لمتوسط مقياس جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية كانت للشركة بيرزيت للأدوية المساهمة العامة وقد بلغت (0.05699) وتعني أعلى قيمة في متوسط المستحقات هي الأدنى من حيث جودة الأرباح بسبب بعدها عن الصفر، فيما بلغت أدنى قيمة لمتوسط المستحقات



(-0.0244) وهي لشركة سجاير القدس المساهمة العامة، وتعني أدنى قيمة لمتوسط المستحقات إلا أنها لا تعني جودة أرباح مرتفعة بسبب بعدها عن الصفر ولكن بالاتجاه السالب، وأظهرت النتائج أن شركة دواجن فلسطين أفضل الشركات من حيث جودة الأرباح بسبب كونها الأقرب من حيث متوسط المستحقات الكلية إلى الصفر حيث بلغ (-). (0.001696).

نتائج السؤال الثاني : ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟

يظهر الجدول رقم (4) ترتيب هذه الشركات من الأعلى من حيث جودة الأرباح للأقل من حيث جودة الأرباح :

جدول (4)
بورصة عمان ترتيب الشركات من الأعلى جودة للأرباح إلى الأدنى

الترتيب	اسم الشركة	متوسط المستحقات
1	مصانع الاجواخ الأردنية	0.000400678
2	المصانع الدولية للأغذية	-0.000508755
3	الترافرتين	-0.000939591
4	الاستثمارات العامة	0.00128035
5	الموارد الصناعية الأردنية	-0.002188256
6	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	-0.0025419
7	الألبان الأردنية	0.002773289
8	العربية لصناعة المواسير المعدنية	-0.004808995
9	القدس للصناعات الخرسانية	-0.005068596
10	القرية للصناعات الغذائية	-0.005259578
11	الأردنية لإنتاج الأدوية	-0.006755057
12	الأردنية لصناعة الأنابيب	0.007093114
13	العربية لصناعة الألمنيوم	-0.008044587
14	الدولية لصناعات السيليكا	-0.008241493
15	العامة للتعدين	0.008421709
16	الوطنية لصناعة الكلورين	-0.008770997
17	المتكاملة للمشاريع المتعددة	-0.008852573
18	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	-0.009048674
19	الوطنية لصناعة الألمنيوم	0.00914732
20	حديد الأردن	-0.01061657
21	الأردنية للصناعات الخشبية	0-.010916089



0.011293185	العالمية للصناعات الكيماوية	22
0.012175243	شركة الاسمنت الأردنية	23
0.012537401	الوطنية لصناعة الصلب	24
-0.013119071	الوطنية للدواجن	25
0.013350342	عقاري للصناعات والاستثمارات	26
-0.014158809	مصانع الورق والكرتون الأردنية	27
-0.014198957	البوتاس العربية	28
0.014495817	دار الغذاء	29
-0.015801949	الأردنية لتسويق الدواجن	30
-0.01614058	دار الدواء للتنمية والاستثمار	31
0.016966465	الصناعية التجارية الزراعية	32
-0.018309272	العربية للصناعات الكهربائية	33
0.0195718	مجموعة العصر للاستثمار	34
-0.02049071	الأردنية لتجهيز الدواجن	35
-0.031504464	المركز العربي للصناعات الدوائية	36
-0.032357408	الزيت لصناعة الألبسة الجاهزة	37
-0.035002734	مناجم الفوسفات الأردنية	38
-0.035592516	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية	39
-0.039909661	الصناعات الكيماوية الأردنية	40
0.053999514	اللؤلؤ لصناعة الورق الصحي	41
0.060923957	الاستثمارات المتكاملة	42
0.063393763	مصانع الزيوت النباتية الأردنية	43

يظهر الجدول (5) أن متوسط المستحقات (-0.0016587) والانحراف المعياري (0.022).
الجدول (5)

بورصة عمان (أعلى وأدنى قيمة لمتوسط المستحقات والانحراف المعياري)

الانحراف المعياري	المتوسط	أدنى قيمة	أعلى قيمة
0.022326	-0.001658695	-0.03991	0.063394

يظهر الجدول (5) أن أعلى قيمة لمتوسط المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية كانت لشركة مصانع الزيوت النباتية الأردنية المساهمة العامة قد بلغت (0.063394) وتعني أعلى قيمة في متوسط المستحقات الكلية هي الأقل قيمة في جودة الأرباح بسبب بعدها عن الصفر، فيما بلغت أدنى قيمة لمتوسط المستحقات الكلية (-0.03991) وهي لشركة الصناعات الكيماوية الأردنية المساهمة العامة، وهي أدنى قيمة رقمية في متوسط



المستحقات الكلية، إلا أنها لا تعني جودة عالية بسبب بعدها عن الصفر ولكن بالاتجاه السالب، وأظهرت النتائج ان شركة مصانع الأجواخ الأردنية أفضل الشركات من حيث جودة الأرباح بسبب قرب متوسط مستحقاتها الكلية إلى الصفر حيث بلغ (0.00040)
نتائج السؤال الثالث: هل يوجد فرق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.01645) وهو اكبر من متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وابتعد عن الصفر حيث بلغ متوسط المستحقات الكلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587)، وذلك يشير إلى أن جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أفضل من جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. وللتأكد من نتائج الدراسة تم عمل التحليل الإحصائي باستخدام اختبار (Independent one Sample t-test) للتأكد من أن الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية وهنا لا بد من التأكد فيما إذا كانت البيانات المتعلقة بمتوسطات مقياس جودة الأرباح لكل من الشركات الصناعية المساهمة العامة

الفلسطينية والشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وذلك من خلال اختبار (Kolmogorov -Smirnov) والجدول رقم(6) يبين النتائج الخاصة بهذا الاختبار
جدول رقم(6)

	Kolmogorov-Smirnova		
	Statistic	Df	Sig.
Sample	.117	55	.059

تشير الدلالة الإحصائية (Sig.) والبالغة (0.059). لعينة الدراسة البالغة (55) مشاهدة (12 شركة فلسطينية و 43 شركة أردنية) إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث أن الدلالة الإحصائية (Sig.) اكبر من (0.05) وبالتالي يمكن استخدام اختبار (Independent Sample T-test) لاختبار فيما إذا كانت الفروق بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ذات دلالة إحصائية ام لا.

يظهر في الجدول رقم(7) الخاص بنتائج اختبار (Independent Sample T-test) . أن الدلالة الإحصائية (Sig.) تساوي (0.019). أي اقل من (0.05) أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. مما يؤكد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة الأرباح لكل من الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية



جدول (7)

	t-test for Equality of Means						
	t	df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
						Lower	Upper
Sample	2.417	53	.019	.01811	.00749	.00308	.033137

يظهر الجدول (8) أن مقياس متوسط المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.0164517) وهو ابعده عن الصفر واكبر من مقياس متوسط المستحقات للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587) فان ذلك يعني أن متوسط المستحقات الكلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية اكبر من متوسط المستحقات الكلية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وبالتالي تكون جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية اقل من جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

جدول رقم (8)

Group Statistics

	Codes	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
Sample	Plscomp	12	.016451760166	.025180073024	.007268860969
	Jorcom	43	-.001658695232	.022325946476	.003404674919

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة :

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وذلك لترتيب الشركات من حيث: الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح اقل، وقياس مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان وذلك لترتيب الشركات من حيث: الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح أعلى إلى الشركات التي تتمتع بمستوى جودة أرباح اقل، كذلك معرفة فيما إذا كان هناك فروق بين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية



المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
نتيجة السؤال الأول: ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين حسب مستوى جودة الأرباح؟

يبين الجدول رقم (2) الذي يوضح ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من الأفضل من حيث مستوى جودة الأرباح إلى الأدنى. وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا الجدول لترتيب الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح والأخذ بهذا الترتيب من قبل المستثمرين الذين يعتبرون جودة الأرباح احد مدخلات القرار الاستثماري بالإضافة إلى العوامل الأخرى . وقد أثبتت دراسة (السويطي، 2015) بأن هناك علاقة طردية بين التوزيعات ومستوى جودة الأرباح فالمستثمر الذي يبحث عن توزيعات أعلى يجب أن يبحث عن الشركة ذات جودة الأرباح الأعلى.

نتيجة السؤال الثاني ما هو الترتيب الخاص بالشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان حسب مستوى جودة الأرباح؟

يبين الجدول رقم (4) الذي يوضح ترتيب الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان من الأفضل من حيث مستوى جودة الأرباح إلى الأدنى وبالتالي يمكن الاعتماد على هذا الجدول لترتيب الشركات من حيث مستوى جودة الأرباح والأخذ بهذا الترتيب من قبل المستثمرين الذين يعتبرون جودة الأرباح احد مدخلات القرار الاستثماري بالإضافة إلى العوامل الأخرى . وقد أثبتت دراسة

(السويطي، 2015) بأن هناك علاقة طردية بين التوزيعات ومستوى جودة الأرباح فالمستثمر الذي يبحث عن توزيعات أعلى يجب أن يبحث عن الشركة ذات جودة الأرباح الأعلى.

نتيجة السؤال الثالث: هل يوجد فرق بين متوسط جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية وبين متوسط جودة الأرباح للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ؟

بلغ متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية (0.01645) ابعد عن الصفر من متوسط المستحقات الكلية (مقياس جودة الأرباح) للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية (-0.0016587) ولا يتساوى معه فان ذلك يشير إلى أن جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية أفضل من جودة أرباح الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية. كما أكدت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين المتوسطين.

التوصيات:

1. على المستثمر القيام بعمل دراسة دقيقة للشركات التي يرغب في الاستثمار فيها واستعمال احد مقاييس جودة الأرباح المذكورة في الدراسة كدليل يساعده في اختيار الشركة التي يرغب في الاستثمار فيها. كما يمكنه الاعتماد على النماذج المرتبة حسب الجودة المذكورة في الدراسة لتحديد أولويات استثماره.
2. أظهرت النتائج أن القطاع الصناعي في بورصة عمان يتمتع بمستوى بجودة أرباح اعلي من القطاع الصناعي في بورصة فلسطين وذلك يدفع إلى التوصية بالاستثمار في الشركات الصناعية الأردنية عند الاعتماد على مقياس جودة الأرباح كمؤشر وحيد لاتخاذ القرار الاستثماري.
3. توصي الدراسة كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان أن تعتمد مقياس المستحقات الكلية كمقياس سنوي تخضع له جميع الشركات في كل من بورصة فلسطين وبورصة عمان مما يقدم معلومات للمستثمرين بشكل سنوي حول مستوى جودة الأرباح لكل شركة من الشركات مما يخلق لدى الشركات حافز للتنافس في الإفصاح



عن بياناتها المالية بشكل عادل وهذا يؤدي بدوره إلى اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة من قبل مستخدمي القوائم المالية

- قائمة المراجع العربية :

1. ابو علي، سوزي. و الدبعي، مامون. و ابو نصار، محمد. (2011). اثر جودة الارباح المحاسبية على تكلفة الاقتراض طبقا لمعايير الابلاغ المالي الدولية . *المجلة الاردنية في ادارة الاعمال*، ص 433-460.
2. حمد ، آمنة خميس. وأبو نصار، محمد (2013). اثر تمهيد الدخل على العوائد السوقية للشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية . *دراسات العلوم الإدارية المجلد 40 العدد 2* ص، 329-351
3. حمدان ، علام محمد موسى. (يناير، 2012). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح : دليل من الشركات الصناعية الاردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية* ، ص 265-301.
4. حمدان، علام . أبو عجيلة ، عماد. (2012). جودة التدقيق في الأردن وأثرها في إدارة وجودة الأرباح . *المجلة العربية للمحاسبة* . أكتوبر 2012 ص 158-184 عمان، الأردن.
5. سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي يناير 2014 ، موقع الكتروني <http://www.pma.ps>
6. السويطي، سميح. (2015). العلاقة بين جودة الأرباح وبين توزيعات الأرباح ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الخليل ، الخليل.
7. الشريف، اقبال. (2008). جودة الارباح وعلاقتها بالحاكمة المؤسسية. *الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية* . اب 2008. عمان - الاردن
8. قراقش ،سائد(2009)، تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح_، دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي في بورصة عمان ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
9. المعيني، سعد سلمان عواد. (2010). قياس جودة الارباح في المصارف التجارية دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية. *الكلية التقنية الادارية*. بغداد.
10. الموقع الالكتروني لبورصة عمان <http://www.ase.com.jo>
11. الموقع الالكتروني لبورصة فلسطين <http://www.pex.ps>
12. نور، عبد الناصر إبراهيم . العواودة ، حنان. (2015) إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة . بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية . جامعة العلوم التطبيقية . الأردن 2015 ص 13.



- قائمة المراجع الأجنبية -

1. Acharya. V. V. & Lambrecht B. M.(2011). A Theory of Income smoothing When Insiders Know More Than Outsiders, Working Paper, National Bureau of Economic Research.
2. Ayres,F.,(1994) Perceptions of Earning Quality: What Managers Need to Know. *Management Accounting* 75,p.27-29
3. Barth, M. E. & Schipper K. (2008). Financial Reporting Transparency. *Journal of Accounting, Auditing and Finance* 23(2), 173–190.
4. Bertin M. J. & Iturriaga F.L.(2010).Quality and Importance of Corporate Reported Earnings in Chilean Capital .Chile: Research gate.
5. Biliniski P. & Eames M.(2013) Quality of earnings components and the joint issuance of analyst earnings and revenue forecasts .Working Paper Series. Faculty of finiace, Cass Business School . london.
6. Bissessur, s.w. (2008) Earnings Quality and Earnings Management The Role of Accounting Accruls, phd thesis Amsterdam Business School .Research Institute.
7. Chan, C. K., Jegadeesh, N. & Lakonishok, J. (2006) Earnings Quality and Stock Returns, *Journal of Business*, 79(3) 1041-82.
8. Dechow P., (2010) . Understanding Earnings Quality . *Jurnal of Accounting and Economics* p 344-401 November ,2010.
- 9- Dechow, P. M. & Dichev I. D. (2002). The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors. *Accounting Review* 77, 35–59.
10. Dechow, P. M. & Schrand C. M. (2004). Earnings Quality. CFA Institute
11. Dechow, P. M. (1994). Accounting Earnings and Cash Flows as Measures of Firm Performance :The Role of Accounting Accruals. *Journal of Accounting and Economics* 18(1), 3–42.
12. Dechow, P., Ge W.,& Schrand C. (2010). Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, their Determinants and their Consequences. *Journal of Accounting and Economics* 50(2-3), 344–401.
13. Dechow, P., Sloan G., & Sweeney, P. A. (1995). Detecting Earnings Management. *Accounting Review* 70(2), 193–225.



14. Dechow P. & Skinner D., (2000) .Earnings management : Reconciling the View of Accounting Academics, Practitioners, And Regulators . *Accounting Horizons* . p235-250. June,2000.
15. Ewert R. (2009) Earnings quality matrices and what they measure .Austria: University of Graz.
16. Francis, J., Lafond R., Olsson P., & Schipper K. (2004). Costs of Equity and Earnings Attributes. *The Accounting Review* 79(4), 967–1010.
17. Hamzavi M.A.& Aflatooni A.(2011) Earnings Smoothing and Earnings Predictability. *Business Intelligence Journal* p187-201 . January 2011
18. Hassouneh,I., Couleau, A., Serra, T., & Al-Sharif,I. (2018). The effect of conflict on Palestine, Israel, and Jordan stock markets. *International Review of Economics & Finance*, 56, 258-266.
19. Kamarudin , Kh. A, & Ismail A. W. (2014) Earnings Quality Construct and Measures in Empirical Accounting Studies. *Procedia Economics and Finance*. Research Gate April 2014
20. Kang, S.H.(1999),A Conceptual and Empirical Evaluation of Accrual Prediction Models. Yale School of Management . Yale .February,1999.
21. Kothari, S., Leone, A. & Wasley, C. (2005). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39, 163-197.
22. Li .F. (2011). Earnings Quality and Earnings Management in the Chinese-listed companies .University of wollongong. PHD theses . School of Accounting and Finance.
23. McClure B.(2014) .Earnings : Quality Means Every thing. Investopedia. Septemper,6.2014. <http://www.investopedia.com>
24. Perotti. P & Wagenhofer A. (2014) . Earnings Quality Measures and Excess Returns . *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(5) & (6), 545–571, June/July (2014)
25. Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M., & Tuna, I., (2005). _Accrual reliability, earnings persistence and stock prices. *Journal of Accounting and Economics* 39, 437-485.
26. Ronen, J. & Yaari, V.L.(2008). Earnings Management: Emerging Insights in Theory. Practice and Research , pp. 25-38.



27. Schipper, K. & Vincent.L.(2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*.17. p 97-110.
28. Sloan, R. G. (1996). Do Stocks Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows about Future Earnings? . *The Accounting Review*, Vol 71, No 3, pp 289-315
29. Srinidhi, B., Gul, A, F, & Tsui, J. (2011) Female directors and earnings quality. *Contemporary Accounting Research*, 28 (5) 1610-1644.
30. Teets, R, W. (2002) Quality of Earnings: An introduction to the Issues in Accounting Education. *Issues in Accounting Education*, 17(4) 335-361.
31. Verloop M. c. (2007) .Earnings quality under International Financial Reporting Standards .Amsterdam: University of Amsterdam.
32. Vincent, L. (2004) The Assessment and Implication of Earnings Quality: An Investor Perspective, Kellogg School of Management working paper (accessed 15th February 2014).
33. Weil, R.(2009) .Quality of earnings and earnings management .AICPA .347.
34. Zariffard A.,Jahankhani A.(1996), Do managers and shareholders use proper criteria for measurement of company value? .*Financial researches* 7&8, 41-66